العدد (2134) السنة الثامنة - الخميس (19) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

### ضابط: حين سألت الجنود عن توقيت الرحيل لم يكن أحد يعرف

# الانسحاب الأميركي: واشنطن لديها أفكار أخرى

جندي داخل قاعدة اميركية في العراق.. ا ف ب

□ عن: كريستيان ساينس مونيتر

بعد ثماني سنوات من الحرب التي كلفت أكثر من ٤٤٠٠ قتيل من الاميركان ومليارات الدولارات لإسقاط صدام ، يبدو ان الولايات المتحدة تقاتل الآن لإنهاء ما بدأت به.

مع اقتراب موعد الانسحاب الأميركي، فان استعداد العراق لتحقيق الأمن والاستقرار والحريات الديمقراطية يبدو غير مؤكد. إلا أن بعض شرائح المجتمع العراقي تعارض بقاء الاميركان في العراق حتى الدبلوماسيين منهم، اذ يقول احد المسؤولين في السفارة الأميركية "على المستوى الدولي علينا تقديم الكثير من العروض. اعتقد أن رئيس الوزراء والكثير من القادة السياسيين في العراق يفهمون ويقدّرون ذلك، لكني اعتقد ان الشعب العراقي لديه رأي آخر".

على الورق، فان مستقبل الجيش الأميركي في العراق واضح. يقول المسؤولون الاميركان والعراقيون إن ليس هناك خطط ولا مفاوضات لتمديد وجود القطعات بعد الموعد النهائي في ٣١ كانون الأول المقبل، وهي أسبقية أولى في واشنطن وبغداد. لكن مع الاقتراب السريع للموعد النهائي المتزامن مع التغيرات في الشرق الأوسط، فيبدو ان الولايات المتحدة – على الأقل – لديها أفكار أخرى.

يقول الجنرال مارتن ديمبسي من الجيش الأميركي وهو يسأل مجموعة من الجنود خلال زيارته لهم مؤخرا في بغداد "كم منكم يعرف انه سيعود الى الوطن؟". القليل من الجنود رفعوا أيديهم.

الجنرال ديمبسي، الذي وصل الى بغداد كقائد للفرقة المدرعة الأولى عام ٢٠٠٣، علم حينها ان القوات الأميركية ستبقى في العراق لمدة ستة أشهر فقط". عندما انتشرت قطعاتنا في العراق، لم نكن نعلم كم سنبقى هنا. ولم نكن متأكدين من واجباتنا".

من جانب آخر، قال رئيس الوزراء نوري المالكي انه كان مشغولا طيلة أشهر بالتشاور مع الأطراف السياسية العراقية للقرار اما على الطلب من الولايات المتحدة لإبقاء بعض قطعاتها في العراق، او لا. قال المالكي بأنه يدعم استمرار الوجود الأميركي اذا ما وافق ٧٠ ٪ من القادة السياسيين على ذلك، وانه يحاول التوصل الى قرار بشأن ذلك في نهاية تموز.

وأضاف بان الاميركان "بحاجة الى وقت للاستعداد للانسحاب، لذا فإنهم يريدون قراري قبل شهر آب".

هذا هو أول تصريح رسمي بان المالكي قد يرغب بالطلب من الولايات المتحدة لإبقاء بعض قطعاتها في العراق بعد نهاية العام الحالي.

وحرص رئيس الوزراء كثيرا على عدم التصريح بوجهة نظره بخصوص الانسحاب الأميركي، لكنه لم يقل صراحة إن بغداد تريد الانسحاب الكامل في موعده. وقال انه ينتظر موقفا جماعيا من الكتل السياسية العراقية. وتابع: "قريبا سأدعو السياسيين العراقيين لاجتماع حاسم بشأن الاتفاقية".

وقال إن الأميركيين يريدون موقفا عراقيا بحلول آب المقبل، مشيرا إلى أن الاتفاقية الجارية ستنتهي في ١٣ كانون الأول المقبل، ولا يمكن تمديدها، وان كانت هناك حاجة إلى أي تعديل فعلى العراق الذهاب إلى إبرام اتفاقية جديدة. وتابع: "لن أتحمل مسؤولية هذا القرار وحدي.. الأمر يتطلب مشاركة جميع الكتل السياسية فيه".

وكان وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس قد حث خلال تفقده قوات بلاده المتمركزة في قاعدة ماريز بمدينة الموصل الحكومة العراقية على الإسراع بمطالبة واشنطن بتمديد بقاء قسم من جنودها بعد العام ٢٠١١، مؤكداً أن الوقت بدأ ينفد في واشنطن.

قال المالكي ان شركاءه السياسيين لا يريدون أن تحمل المسؤولية لوحدي، لذا فانه سيسأل القادة السياسيين ما اذا كانوا يريدون بقاء القوات الأميركية، والعدد الذي يريدون بقاءه وأين ومتى. كما بيّن أن القرار النهائي سيكون بيد البرلمان، وأضاف أن مقتدى الصدر سيشارك في النقاش مثل اي طرف آخر.

وتابع المالكي قائلا انه لن يكون هناك إجماع ١٠٠٪ في مثل هكذا قضية، لكن إذا حصل إجماع ٨٠ او ٩٠٪ بالموافقة على التمديد او حتى ٧٠ الى ٨٠ ٪ فعلى الآخرين العمل برأي الأغلبية او ترك العملية السياسية.

رفض المالكي الإفصاح عن رأيه الخاص بنتيجة النقاش، لكنه قال انه سيترك التوصيات لكبار المسؤولين الأمنيين العراقيين الذين يؤيد معظمهم استمرار الوجود الأميركي في العراق.

وقال إن خطوته الأولى ستكون الاتصال برؤساء الكتل السياسية الرئيسة ليعرف موقفهم". إذا قالوا نعم، فسأقول نعم معهم. وإذا وجدت أنهم يرفضون ذلك فسأقول لا معهم ايضا. فما زال لدينا الوقت. سنسمع صوت المواطن والسياسي والمجتمع المدني. بعد ذلك، سألتقي مع رؤساء الكتل والمسؤولين في الدولة، وربما مع المحافظين ايضا".

■ ترجمة: عبد الخالق علي

بالعربي الصريح

## غباء الانتخابات المبكرة

■ علي عبد السادة

الدعوة إلى انتخابات مبكرة فكرة غبية، تماما مثل غباء الاستمرار على التشرذم الذي تعيشه العملية السياسية الان، وربما نحن بين نارين شديدتي الوطأة والقسوة.

القول بان انتخابات مبكرة أمر لا يتوفر على احتمالات النجاح، ولو كان الهدف منها إصلاح عطوب المحاصصة والفساد فستكون حتما كذبة سياسية بامتياز.

إنها دعوة يروج لها، حتى الساعة، أولئك الراغبون بتغيير خارطة التحالفات وقسمة الحصص، ذلك لم يعنِ، حتى الساعة، أن الداعين للإبكار بقسمة وخارطة جَديدتين انهم جادون في إنهاء حالة اللا دولة، وبوضوح أكثر فان العراقية وكتلا أخرى منزعجة من أغلبية التحالف الوطني ستكون سعيدة لمثول هذا الخيار واقعا.

لكن فشل الانتخابات المبكرة محكوم بفقدان الشارع العراقي ثقته بوجود خيارات متاحة تستحق تجربة تصويت جديدة، علينا الاعتراف بان سيل الأحداث السلبية، والتراجع الفضيع عن وعود الدولة الديمقراطية، والفشل في تجاوز او تسوية الخلافات وإعلانها المستمر كسمة أساسية للعمل السياسي اليومي، كلها عوامل تجعل الجميع محل اتهام من الأفراد المعنيين بالاختيار.

الوقت ليس مناسبا للانتخابات المبكرة، تماما مثلما هو سوء اللحظة العراقية الراهنة.

ربما كنت سأتفق مع نصف الفكرة المرجحة للانتخابات، لكن إلحاق خيار "المبكرة" بها يثير القلق. لم الاستعجال؟ هل متاح للعراقيين التعرف على جيل سياسي جديد غير هذا الذي صعّب كثيرا من مهمة تحقق البديل وبناء الدولة. مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ شهدت صعود مناهج سياسية متراجعة كثيرا عن اللحظة المعاصرة ومتطلباتها، لم تفلح في التنازل عن فكرة تحويل مشروع "العراق الجديد" الى مقاولة نفوذ ومصالح برسم لافتة سياسية عريضة.

لكن يكون الاستعجال في الانتخابات حلا ناجعا يخرج الحالة العراقية من عنق الزجاجة، على العكس تماما، فان ما سيجري لو دُعي العراقيون الى انتخابات هذا العام – هذا مجرد افتراض غير ممكن – فان النتائج لن تكون مختلفة كثيرا عن حالة السابع من آذار مجرد أرقام مغايرة ووجوه بملامح لا تختلف عن الفائزين الحاليين اليوم.

هذه دعوة ماكرة للاحتيال على إحساس الجمهور ورغبته المتزايدة بالتغيير، وليس في جعبة الفرقاء الحاليين ما يشبع هذه الرغبة او يطفئ جذوتها.

ربما يكون الحل ان يعيد المجتمع المدني التفكير باليات عمله، وان يقترف فعلا أكثر حداثة وجدة، لان وقته وزمانه هذا الظرف الذي نمر به. لم يكن سليما ترك (حبل) الانتخابات على (غارب) ذات الوجوه ونفس القوى المهيمنة والماسكة بقدرة بناء الدولة. لن يكون ممكنا مواصلة قوى مدنية وليبرالية ديمقراطية اتخاذ اي الخيارين المريرين: "السكوت والانكفاء تحت طائلة الشعور بمرارة الخسارة، او نزع جلد المدنية والخوف المريع من التصريح بعلمانيتها – ما دمنا نتحدث عن فشل قوى الإسلام السياسي – والسكون في كتلة لمجرد كسب مقعد ووزارة.

الأمر لم يعد تقليديا كما تفكر قوى كلاسيكية مؤثرة تاريخيا في الشارع العراقي، ليس من مبرر التمسك بمقولات متهالكة مستهلكة، الشارع العراقي بات يتحدث عن قوى تحتويه تعبر عنه، ورغم ان مزاجية الشارع ليست في وعيها لصعود عصبيات طائفية وقومية لكن انتظار الشارع أمر مستحيل، فالشارع لا يذهب لأحد.

دون خيارات سياسية وثقافية جديدة ستكون الانتخابات المبكرة مجرد مشهد ثان مكرر من مسلسل الانتخابات.

### مراقبون لا يثقون بتحقق الدولة الحديثة

## العراق دون الأميركيين: الخلافات النائمة تنتظر الاستيقاظ

□ متابعة/ المدى

اتفق مراقبون وسياسيون عراقيون على أن العملية السياسية في العراق معرضة للخطر على خلفية عوامل سياسية واجتماعية عديدة.

لكنهم اختلفوا في الآثار التي سيتركها الانسحاب الأمريكي في العراق، فما بين احتمال تفجر خلافات نائمة، وبين احتمال الحصول على فرص جيدة للاستقرار، يدور الجدل ويتفاقم في الأوساط العراقية.

واشر تقرير نشرته إذاعة العراق الحر أن العراق يعاني من أزمة هوية حاليا، حيث أن الانتماء إلى مدينة أو منطقة أو الانتماء إلى دين أو طائفة أو عرق معين تتقدم كلها على الانتماء إلى وطن اسمه العراق.

أما المؤسسات الفدرالية فيرى كثير من المراقبين أنها ضعيفة بينما يستشري الفساد في أروقة الوزارات والحكومة ويتم توزيع الثروة اعتمادا على الانتماءات الطائفية والسياسية والعرقية من خلال أحزاب يعتمد اغلبها على هذه الانتماءات.

على مدى عقود طويلة كان الاقتصاد بيد الدولة في العراق غير انه ما يزال كذلك.

ولاحظ مسح أجرته صحيفة نيويورك تايمز في عام ٢٠٠٨ أن المشغل الرئيسي في العراق هو الدولة حيث يعمل فيها مليونا ونصف المليون شخص أو أكثر من ٣٥ بالمئة من الأيدي العاملة في البلاد، وأغلب هذه الوظائف تتركز في وزارتي الدفاع والداخلية، بحسب المسح.

هذا هو وضع العراق حاليا ومن المفترض بالقوات الأميركية أن تنسحب في نهاية هذا العام، غير أن السؤال الرئيسي الآن: ماذا سيحدث بعد الانسحاب؟ وهل سيترك ذلك آثارا كبيرة على مجريات الأمور في العراق؟

وترى سلام سميسم أن الانسحاب الأميركي في نهاية هذا العام لن يخلق خلافات سياسية جديدة بل سيجعل خلافات نائمة حاليا تظهر إلى السطح كما أشارت إلى احتمال ظهور أطماع لدى دول أخرى ما أن يخرج الأميركيون.

سميسم نبهت إلى أن الخلافات السياسية موجودة وقائمة بين مختلف الأطراف السياسية ونبهت من تعليق المشاكل على شماعة الأميركيين كما اعتبرت حركة الاحتجاج في العراق أمرا اعتياديا لاسيما مع الموجة الحالية في المنطقة وأكدت أن الشعب العراقي يعرف تماما انه قادر على التغيير لأنه هو من انتخب السلطة الحالية في البلاد.

أما بالنسبة لأزمة الهوية العراقية وطغيان الانتماءات الصغيرة على الانتماء إلى العراق فرأت سلام سميسم أن العكس هو الصحيح وان الهوية العراقية أخذت تتغلب في الفترة الأخيرة على بقية الانتماءات غير أنها قالت أيضا إن على العراقيين على أية حال أن يتعلموا العيش معا بسلام ووئام.

المحلل السياسي الناصر دريد نبه إلى أن الانسحاب الأميركي قد يفجر بالفعل خلافات نائمة أبرزها الخلاف العربي الكردي حسب قوله إضافة إلى قضايا أخرى عديدة.

أما عن الاقتصاد العراقي فرأى المحلل السياسي الناصر دريد أنه يعاني الأمرين حاليا وتحدث عما وصفه بغياب الهوية الاقتصادية في العراق وبأنه اقتصاد ريعي كما قال إن أي إصلاح اقتصادي سيحتاج أولا إلى إصلاح سياسي والى إصلاح دستوري وأشار إلى محاولات لما دعاه بدكترة النظام السياسي في العراق.

أما عن الهوية العراقية فرأى الناصر دريد أن اكبر خطر يواجهها حاليا هو الحديث عن الطموحات القومية لدى المكونات الإثنية العراقية إضافة إلى انعدام القيم الوطنية العليا وانتشار الفساد مما يشكل خطرا على كيان الدولة العراقية حسب قوله.

وأخيرا رأى المحلل السياسي الناصر دريد أن الحل يعتمد على الشعب نفسه الذي قال إن عليه أخذ زمام المبادرة وإصلاح الأوضاع بنفسه وأوضح بأن هذا الشعب جُرد من قدرته على المبادرة منذ قمع انتفاضة عام ١٩٩١ حيث تسلم الزمام النظام السابق والولايات المتحدة والأحزاب الإسلامية.

أما المحلل السياسي حازم النعيمي فرأى أن الانسحاب الأميركي لن يترك آثارا مهمة بل رأى انه سيخلص العراق من الكثير من مشاكله وسيتيح إعادة ترتيب البيت العراقي من جديد كما قلل أيضا من أهمية الدور الأميركي في خلق التوازنات السياسية الحالية أو الخلافات السياسية ورأى انه معدوم في الواقع وقال إن هذه التوازنات والخلافات تشكلت من تلقاء نفسها انطلاقا من عوامل ميدانية داخلية.

### الظواهري هو الزعيم المحتمل

## ما بعد بن لادن: قائد مؤقت وأزمة خلافة

الظواهري

□ متابعة/ المدى

كشفت محطة التلفزيون الأميركية "سي ان ان" أمس الأربعاء، نقلا عن خبير بشؤون تنظيم القاعدة المتشدد، عن تعيين المصري سيف العدل كقائد عمليات مؤقت للتنظيم إلى حين التعيين المتوقع لأيمن الظواهري خلفا لأسامة بن لادن.

وذكرت "سي ان ان" انه تم تعيين المصري سيف العدل المسؤول الكبير في القاعدة قائدا مؤقتا للتنظيم خلفا لأسامة بن لادن الذي قتل في الثاني من أيار في عملية شنتها وحدة عسكرية أميركية خاصة.

واستندت المحطة الأميركية في معلوماتها إلى نعمان بن عثمان وهو ناشط إسلامي سابق ليبي تخلى عن عقيدة القاعدة.

وأوضح بن عثمان أن تعيين محمد إبراهيم مكاوي المعروف بـ "سيف العدل" جاء نتيجة الاضطراب الذي يسود صفوف القاعدة في غياب قائد لهم.

وقتل بن لادن المولود في السعودية في تبادل لإطلاق النار مع قوات أميركية في منطقة قريبة من العاصمة الباكستانية إسلام آباد في الثاني من أيار الجاري، لتنتهي بذلك ملاحقة بدأت قبل قرابة عشر سنوات لزعيم الشبكة الإسلامية المتشددة التي دبرت هجمات ١١ أيلول في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١.

وقتل بن لادن المولود في ١٩٥٧ في ابوت اباد على بعد ٨٠ كلم شمال إسلام آباد في فيلا كان يتحصن فيها، في عملية نفذتها وحدة من القوات الخاصة في البحرية الأميركية "نيفي سيلز".

وبحسب بن عثمان، فان هذا التعيين قد يكون وسيلة لاختبار ردود الفعل على تعيين قائد لا ينتمي إلى شبه الجزيرة العربية، تمهيدا لتعيين القيادي الثاني في القاعدة المصري أيمن الظواهري الذي يظهر بمثابة الخلف الطبيعي لبن لادن الذي كان يتحدر من السعودية.

وأبدى ما يسمى بتنظيم "دولة العراق الإسلامية" في بيان أصدره في العاشر من الشهر الجاري تأييده لأيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، متوعدا في الوقت نفسه بالانتقام ردا على مقتل بن لادن الأسبوع الماضي في باكستان.

ورفعت السلطات العراقية حالة التأهب بين صفوف قوات الأمن، في سياق مساع لمنع أي هجمات انتقامية قد تشنها عناصر القاعدة انتقاما لمقتل زعيمها.

ويتهم العراق جماعات مسلحة تابعة لتنظيم القاعدة بشن هجمات دموية على مواطنين وقوات الجيش والشرطة منذ أن أطاحت قوة دولية تقودها أميركا بالنظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣.

من اعمال القاعدة الارهابية في العراق.. ارشيف

وتشير تقارير عسكرية أميركية وعراقية، إلى أن التنظيم المتشدد بدأ يفقد قوته، وبخاصة بعد مقتل زعيمي التنظيم، أبو عمر البغدادي وأبو أيوب المصري، في عملية عسكرية مشتركة نفذت قبل أشهر عدة، في منطقة الثرثار جنوب غرب مدينة تكريت.

ورغم ذلك لا يزال مسلحوه ينشطون في مناطق متفرقة من العراق، ويقومون بعشرات العمليات منها تفجير عبوات ناسفة ولاصقة وسيارات ملغمة واغتيالات خلال الشهر الواحد.

يشار الى أن مصادر عربية مطلعة أكدت في اب من عام ٢٠٠٣ أن سيف العدل رئيس جهاز الأمن في تنظيم القاعدة، والذي يعد المسؤول رقم ٣ في التنظيم بعد أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، هو من بين ابرز المعتقلين الذين تبحث إيران مع الولايات المتحدة ودول أخرى ملفات تسليمهم او تقديمهم الى المحاكمة.

وقالت المصادر العربية في حينها إن السلطات الإيرانية تمكنت من اعتقال سيف العدل في تموز من العام نفسه وان الحكومة المصرية لديها أدلة قوية على ذلك.

وكان مسؤولون أمنيون إيرانيون قد اعترفوا بان إيران تحتجز بالفعل عددا من قيادات القاعدة وانها تبحث سبل تسليمهم الى حكومات البلدان التي جاءوا منها. إلا أن الشروط التي وضعتها إيران لإتمام عملية التسليم، أوحت أن إيران تحاول في الواقع التفاوض على صفقة سياسية اشمل مع الولايات المتحدة لا تقتصر على تقرير مصير المطلوبين من تنظيم مجاهدي خلق بل وربما تقرير مصير هذا التنظيم برمته الذي يُحتجز عدد من قياداته العسكرية في العراق فيما يُحتجز آخرون من قياداته السياسية في فرنسا.

ويعتبر سيف العدل العقل المدبر للعمليات الانتحارية التي أوقعت ٣٥ قتيلا في ١٢ مايو (ايار) في الرياض بينهم ثمانية أميركيين. وهو ملاحق من قبل الولايات المتحدة للاعتداءين ضد سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا في ١٩٩٨ اللذين أوقعا أكثر من ٢٠٠ قتيل.